

التاريخ في سير أبطاله

## أحمد عرابي

أما آن لتاريخ أن ينصف هذا المصري الفلاح  
وأن يحدد له مكانه بين قواد حركتنا القومية ؟

للأستاذ محمود الحنيف



قال : « هذا ، وبخصوص المؤامرة الجركسية لاختيال عرابي  
أخبركم أنها ليست بذات خطر فإن الخديو إسماعيل قد مضت عليه  
مدة طويلة وهو يضع الألفام لكي يدس حكومتنا وهو يعتقد أن  
هذا السمل يرحمه إلى مصر »

ولقد بدأت المؤامرة بتذمر الضباط الجراكسة في الجيش  
مما اتخذته وزير الحربية الجديد أحمد عرابي باشا من إجراءات  
الترقية ، زاعمين أنها إجراءات ظالمة تنطوي على الكيد لهم  
والانتقام منهم ، لا عن جريرة ارتكبوها ، ولكن لأنهم ليسوا  
مصريين ...

والذي يقف على أساليب السياسة الإنجليزية الماكرة في تمكيد  
كل جو ترى مصلحتها في تمكيد لا يستبعد أن يكون للانجليز  
الذين كانوا يقيمون في مصر يومئذ أثر كبير في الإيحاء إلى هؤلاء  
الجراكسة بهذه الآراء لكي تشيع فيهم الفتنة ثم تجاوزهم إلى  
المصريين فلا تصيب الذين ظلموا خاصة

ومما يجعلنا نميل إلى الاعتقاد في صحة هذا الذي نقول فضلاً  
عما نشير إليه من سوابق السياسة الإنجليزية ماري به الوزارة  
الوطنية الإنجليز على السنة صحفهم ومندوبيهم في مصر من التهم  
وبخاصة ما ذكروه من الإفك حول الجيش وسيطرته على كل شيء  
والواقع أنه لم يكن فيما فعل عرابي إلا ما يقتضيه تطبيق  
القوانين العسكرية الجديدة التي وافقت الحكومة السالفة عليها ،  
فإن تلك القوانين تنص على وجوب إحالة المرضى والذين بلغوا  
سناً معينة على الاستبعاد . ولقد دافعت الوزارة عن عملها بهذا  
ولكن اطراصين المناوئين لم يحملوا هذا العمل إلا على الكيد  
والانتقام ...

وإذا نحن جارينا هؤلاء الكائدين لمصر وحركتها فيما زعموه  
من أن الوزارة متهمه فلا تصدق فيما تقول دفاعاً عن عملها ، فإن  
فيما كتبه الشيخ محمد عبده إلى صديقه مستر بلنت في خطابه  
السالف ذكره لأقوى دليل على براءة عرابي والوزارة السامية  
مما اتهمت به ، وذلك لأن الإمام رحمه الله كان رجل صدق وفطنة  
فلا يقول إلا ما يمتدحه عن بحر وتمحيص قال : « أما عن ترقية  
الموظفين التي تلفظ فيها الصحف الأوربية فاسمحوا لي بأن أوضح  
الحقائق فأقول : أولاً إن هذه الترقيات لم تعمل بناء على أمر

اختلفت الآراء في هذه المؤامرة الجركسية من حيث تديرها  
ومن هذه الآراء ما يذكره مستر بلنت في كتابه حيث يعزوها  
إلى الخديو إسماعيل ، الذي وكل بها رجلاً عرف بعداونه القاسية  
للحركة الوطنية ووجهها يدعى راتب باشا . وكان إسماعيل يطمع  
أن يصل بهذه المؤامرة إلى العودة إلى عرشه للقضاء على القلاقل  
والفتن المزعومة التي هيئ توفيق عن القضاء عليها كل المعجز ؛  
وكان يعنى نفسه بأن توافق إنجلترا على ذلك فتفتح تركيا به  
أو تجبرها عليه

ويؤكد مستر بلنت هذا الرأي قائلاً إنه عرفه من جملة مصادر  
منها إبراهيم بك المويلحي سكرتير إسماعيل ؛ ولقد أيد الشيخ  
محمد عبده هذا الرأي بما جاء في خطابه إلى بلنت عن هذه المؤامرة

هؤلاء أن عرابياً وصاحبيه قد أتى عليهم القبض من قبل لمجرد أنهم تقدموا ليرفعوا شكواهم إلى أولى الأمر مما كانوا يحسونه من إجحاف بمقوقيمهم؟ وكيف لا يستحي دعاة الاستعمار أن يلوموا ذلك الرجل بالأمس ويتهمونه بالفوضى لأنه شكّا أمره إلى رؤسائه حتى إذا أتى عليه القبض عدوا ذلك من الحكومة عين الصواب ثم يمدون اليوم فينددون به ويستصرخ عليه بعضهم بداً لأنه يقدم إلى المحاكمة فريقاً يتآمرون على قتله؟!

عول المتذمرون من الضباط على قتل عرابي وأصحابه من كبار رجال الحركة الوطنية، وقد عمل الدساسون من عصابة راتب على دفعهم في هذه السبيل الوعرة وزينوا لهم القمعة وهوتوا شأنها في قلوبهم، ولكن ضابطاً جركسياً يدعى راشد أنور أفندي فوت على المتآمرين قصدهم إذ كان قد خالفهم لأمر ما فبادر إلى عرابي وأفضى إليه بما يعلم ...

وفي اليوم الثاني عشر من إبريل عام ١٨٨٢ قبض على تسعة عشر ضابطاً وسيقوا إلى المجلس العسكري، وبعد ذلك بعشرة أيام بلغ عدد المقبوض عليهم ثمانية وأربعين، وكان من بينهم عثمان رقتي باشا نفسه؛ وقضى المجلس بإدانة أربعين رجلاً منهم رقتي هذا فحكم بتجريد جميعاً من ألقابهم ونفيهم إلى أعلى النيل الأبيض في ربوع السودان

واتت الفرصة كلفن وماليت وهيئات أن تواتي الإنجليز فرصة فيضيئوها؛ لذلك ما كان أسرعهم إلى استفلال الحادث فبدأوا أولاً يذكرون التعمص الأعمى ثم انتقلوا إلى الفوضى الحكومية واعتبروا ترقية الوطنيين مظهراً من مظاهر الرشوة التي أريد بها التأثير في رجال الجيش كي يكونوا على استعداد عند أول صيحة؛ ثم رأوا في محاكمة الجرا كسة مظهراً من مظاهر الظلم والاستبداد الناشم قائلين في منطق عجيب إن المؤامرة وهمية لم توجد إلا في رأس عرابي، وإن الغرض منها لم يكن سوى التخلص من الجرا كسة بأية وسيلة، وإن المحكمة العسكرية التي فصلت في الأمر كانت جلساتها سرية فكانت تعمل بما يشير عرابي، لذلك جاء حكمها في متعهي الفسوة بحيث لا يقل عن الإعدام. ولم يكنفهم ذلك فبلغ من جرأتهم وإيغالهم في الفحة أن ادعوا أن عرابياً كان يذهب إلى السجن فيعذب هؤلاء الجرا كسة أيام المحاكمة ويشفي غليل نفسه بمنظر ذلهم وخضوعهم!

عرابي باشا وحده، ولم تكن بمثابة الرشوة للضباط لا كتساب عطفهم نحو عرابي. كلا فالواقع أن هذه الترقيات عملت بناء على القانون الحربي الجديد الذي يأمر بإحالة الضباط الذين يبلغون سنّاً معينة أو يعرضون ويصابون بعاية على الماش؛ وقد نفذ هذا القانون في عهد شريف باشا، وأحيل على الماش ثمانية وخمسون وخمسة ضابط ثم أرسل ستة وتسعون إلى حدود الحبشة وزيلع وأماكن أخرى، بينما قد أخرج من الجيش نحو مائة ضابط توظفوا في الوظائف المدنية. فعدد جميع هؤلاء أربعة وخمسون وسبعمائة ضابط، فكان إذاً من الطبيعي أن تحصل ترقيات للماء الوظائف الخالية. ولا يزال في الجيش خمسون وظيفة قد حفظت لخريجي المدرسة الحربية»

هذا ما ذكره الشيخ محمد عبده، ومنه يتبين الحق في هذه المسألة. على أننا لو فرضنا أن عرابيا قد آثر المصريين بالترقيات وتخطى بذلك الجرا كسة في الجيش، فلن يكون فيما نرى حتى في هذا العمل مخطئاً، فحسب هؤلاء الجرا كسة ما قالوه من حظوة طوال المهود السابقة وبخاصة في عهد رقتي، وذلك على ما كانوا يضمرونه من حقد وكراهة لصر والمصريين، وحسب المصريين وهم أبناء البلاد الذين تجبي منهم الضرائب ما ذاقوا من هوان ومذلة على يد هؤلاء السادة الذين استنزفوا دماهم، واتخذوا منهم عبيداً وإماء.

وماذا كان ينتظر من عرابي غير أن يطبق القانون وهذا أقل ما يقعله رجل هو زعيم ثورة كان هذا القانون ثمرة من ثمارها؟ ماذا كان ينتظر من ذلك الذي ظل طول عمره ناقماً على الجرا كسة في الجيش، فلم يكف عن الشعب عليهم وهو لم يزل يبد جأوشاً لا حول له ولا قوة، ولم ين عن مقاومتهم ومصاولتهم في كل خطوة خطاها في سلك الجيش حتى انتهت إليه زعامته؟

أجل، ماذا كان ينتظر من ذلك الرجل، وما كان حقه على هؤلاء في يوم ما صادرا عن أنانية أو عن صغار، وإنما كان مبعثه ما يحس في أعماق نفسه من حماسة وطنية، وغيره قومية هما في مقدمة ما يتصف به ذوو الكرامة والعزة من الرجال.

ومهما يكن من الأمر فما كان عمل عرابي في أي صورة له مما يقابل بالقتل ولا كان تقديم المتآمرين إلى المحاكمة مما يستأهل ذلك السباب الذي راحت تنبج به جوقات الاستعمار؛ وهل نسي

والإتهام ولم يخطوا بعد ذلك تلك الخطوة التكرار التي أكدت القطيعة بين الخديو والوزراء وعجلت الكارثة للبلاد وما كانت ادعاءاتهم إلا مقدمة بدأوا بها ما كانوا ينتوونه من السكر السيء. يقول في ذلك مستر بلنت: « وفي أثناء ذلك دخلت المسألة المصرية في طور خطير وذلك بسبب المؤامرة الجركسية التي وصلت أخبارها إلى لندن في الأسبوع الثالث من شهر أبريل ، ولم أعن العناية الكبيرة بهذه المسألة عند أول ظهور أخبارها معتقداً بأنها إحدى المفتربات التي تنشر عن مصر ، ولكن الأحوال أثبتت أنها خطيرة تستدعي الالتفات ، ولم تكن خطورتها متوقفة على حدوثها من حيث هي بل من حيث إنها كانت فرصة لحكومتنا لترقيتها لكي توقع الخلاف بين الخديو ووزرائه ، وكان ماليت قد خضع تمام الخضوع لكلفن في هذا الوقت وصار ينتصح بنصحه ويسير على هواه »

عرض قرار المحكمة العسكرية على الخديو فأسقط في يده أيوافق على هذا الحكم فيظهر أمام الإنجليز أنه بظاهر وزراءه فيخسر الذين يظاهرونه هو ، أم يرفض التصديق عليه فيرضى الإنجليز ويقضى على كل أمل في إرضاء عواطف الوطنيين ؟ وكان ماليت قد أشار عليه برفض هذا الحكم الذي ينطوي على القسوة والظلم ؛ وللقارى أن يقدر مبلغ ما في هذا التدخل من تطفل وحقنة ما شأن الإنجليز وحكما كهذا مهما كان ظالماً كما يزعمون ؟ وإتهم ليعلمون أن جلسات الحاكم العسكرية كانت سرية حتى في عهد المراقبة ، وأن الخديو لا يملك رفض أحكامها ، وكل ما له في هذا الصدد هو تخفيف تلك الأحكام بعض الشيء بعد التصديق عليها

حار توفيق واشتدت حيرته ورأى الأمر جد خطير ؛ وأى شيء أخطر من أن يتحدى وزراءه في غير حق وفي موقف كهذا يحيط فيه بهم الدسائس من كل جانب وتمترض طريقهم الصواب التي يطلب تأييدها جهوداً متواصلة . لذلك وقف الخديو أول الأمر موقفاً مبهماً ، ومرعان ما شاعت الشائعات عنه من جهة وعن الوزارة من الجهة الأخرى ، وكلاماً يوم ازدادت ريبة الوطنيين وتماظم غيظهم وغضبهم ، ووجدت الدسائس الجوالصالح لنجاحها فنشطت نشاطاً كبيراً ، ولازم ماليت الخديو بوحى إليه وبوسوس له

« يتبع »

الضيف

ولقد جعل المستعمرون هذه المحاكمة من أكبر سوءات ذلك المهد ومن كبار خطيئات عرابي ؛ وحذا المؤرخون من الإنجليز جذو الساسة في موقفهم من هذه المسألة ، ومن هؤلاء كرومر ، وهو رجل كان يحكم صلته برجال ذلك المهد جميعاً يعلم حقيقة الأمر ، ومع ذلك طاوعه ضميره في أن يقول في كتابه : « لم يظهر دليل جدير بالتصديق ولا ظل دليل على أن تهمة المؤامرة كانت تهمة حقيقية ؛ وكان حكم المحكمة العسكرية وثيقة وحشية تحمل طابع المظاهرة السياسية أكثر مما تحمل طابع الحكم القضائي ؛ وكان عرابي كثير الظن شأنه في ذلك شأن كل جاهل من الرجال ، ولم تنش المؤامرة على قتله إلا في خياله هو فحسب » .

وأخذ فريق من المصريين هذا الكلام كما أرسل على عواهنه وشايعوا الإنجليز والأسفاه في رأيهم هذا في عرابي كما شايعوه في غير هذا من الآراء ، الأمر الذي يؤلمنا أشد الألم ! فليس يعنيننا ما يقول خصوم الوطن وخصوم عرابي ، ولكننا نضيق كل الضيق أن نجوز الأباطيل على المصريين في رجل منهم جدير بأن يفخروا كل الفخر أن كان ينتمى إليهم ، ومن هنا ضاع تاريخ عرابي وأنكره بنو قومه ، فأضافوا إلى هيب خضوعهم للدخيل فضيحة مشايته فيما يسبهم به في شخص رجل من رجالهم .

ومجدد بنا أن نضع تحت عيني القارى ما كتبه الشيخ محمد عبده تعليقاً على المؤامرة ليقارن بين كلامه وكلام كرومر . قال في كتابه إلى بلنت : « وكانت الوزارة تعرف منذ زمن شيئاً عن هذه الجركات . فنذجى راتب باشا إلى مصر كان محمود ساسى رئيس الوزراء الآن - وزيراً للحرية - فطلب من شريف باشا أن يتفيه إلى خارج القطر . ولكن شريف على الرغم من تحذير محمود ساسى رفض أن يأمر بتفيه ، وسبب ذلك أن راتباً تزوج ابنة شريف باشا ، والبعض يظن أن الاثنين متواطئان على رجوع إسماعيل » . ثم قال : « وقد أحدثت هذه الحادثة قليلاً من التهييج بين العامة . والجميع يعرفون أن حياة عرابي مثل حياة أى إنسان آخر ، وليس بين الناس أحد مهما كان عظيماً يستطيع أن يجذب إليه قلوب الجميع دون أن يكون بينهم من يريده بسوء ، ولكننا جميعاً نضحك إذا قيل لنا إن إنجلترا على وشك الفوضى لأن أحد المجانين قد حاول قتل الملكة » ...

وليت هؤلاء الكاذبين المغرضين قد اقتصر أمرهم على الكذب